الفصل الرابع

العراق ـ يتسلح من أجل الحرب ويدفن الموتى

لقد بعث ذلك القشعريرة والاشمئزاز إلى نفسى، لدرجة أنى حملت الأمر إلى رئيسى، قلت له: «تعرف يا سيدى أنه لا يجب أن يداخلنا القلق بشأن العراقيين ـ كما تعلم نحن نقوم ـ بصفة أساسية ـ بأعمال إبادة جماعية هناك، إبادة شاملة لآلاف العراقيين» (السيرجنت چيمى ماسى من قوات المارينز الأمريكية، فى مقابلة شخصية مع آمى جودمان فى برنامج الديمقراطية الآن) «مُقَاتِل المارينز: قتلت مدنيين فى العراق» ٢٤ مايو، ٢٠٠٤م ـ <www.democracynow.org/artice.pl??sid=04/05/24/148212>).

رسالة من أمريكا

فى أواخر عام ٢٠٠٢م وأوائل ٢٠٠٣م، ويوما بعد يوم، ناقش الصحفيون بجدية ما إذا كان إغفال وحيد فى ملف الأسلحة، أو فشل وحيد فى فتح باب خلال ساعتين، أو كشف حفنة من هياكل المدفعية؛ يبرر حشد ثلاثة أرباع مليون جندى لشن هجوم كاسح على دولة محطمة من دول العالم الثالث؟!. فى النشرة الإخبارية فى محطة ITN فى ١٩ ديسمبر ٢٠٠٢م، وفى أخبار الساعات المبكرة من المساء، أعلنت قارئة النشرة كاتى ديرهام:

> لقد كذب صدام حسين على الأمم المتحدة. والعالم على شفا الإقدام على حرب مع العراق. هذه هى رسالة أمريكا هذا المساء. اعترف كبير مفتشى الأمم المتحدة أنه ليس هناك من جديد فى ملف صدام، بينما أكد البيت الأبيض منذ لحظات قليلة أن الرئيس بوش يعد العدة لشن هجوم على العراق (نشرة أخبار المساء، ITY، ITN، ١٩ ديسمبر ٢٠٠٢م).

وفقا لهذا النوع من التقارير، فإن دور الميديا يقتصر على بث وجهة نظر المسئولين. وبما أن هذا هو الوضع، فإن أصحاب السلطة أحرار فى فعل ما يرضيهم ـ وسوف يتم إخبار الشعب ما يعتقد ذوو النفوذ أنه الصواب، أو الخطأ، الأمر الجيد أو السيئ، دون

أى تمحيص عقلانى، وبتجاهل كل الآراء الأخرى باعتبار أنها غير ذات صلة. الشعب دائما فى موقف لا يمكن فيه أن يناقض «الرسالة الصادرة من أمريكا».

حولت ديرهام الأمر إلى المحرر الدولى بيل نيلى، الذى سأل: «ما هو الشىء المفقود» فى ملف الأسلحة الذى قدمته الحكومة العراقية للأمم المتحدة؟ العراق لم يذكر شيئًا عن مئات الهياكل المملوءة بغاز الخردل التى يعرف المفتشون أنه يمتلكها. ذكر العراق فى الماضى أنها فقدت! ليست هناك حاجة واضحة للتساؤل عما إذا كانت هذه الهياكل التى فُقدت تعد بأى شكل من الأشكال سببا لشن حرب مدمرة. لا حاجة بنا إلى القول إذا ما كان استخدام مثل هذه الأسلحة المخيفة ـ التى وصفها المفتشون أنها كأسلحة ميدانية تعد فى مرتبة متدنية للغاية ـ سوف يكون رادعا للرءوس النووية الأمريكية وعددها ١٠,٦٠٠. لا حاجة للتساؤل عن ما هو السبب ـ إذا ما كانت هذه الأسلحة بمثل هذا الهول ـ فى أن مفتشى الأسلحة كانوا أحرارا فى المجىء والذهاب كما يحلو لهم فى العراق دون أن يجدوا شيئًا.

قال قارئ نشرة الأخبار نيكولاس أوين: «لم يعد السؤال هل سوف نهاجم العراق؟ بل متى؟ وكيف؟ وماذا سيحدث بعد ذلك؟ ما هو الجدول الزمنى للحرب؟ كل الأسئلة التى لا بد من أن يطرحها كل عاقل فى هذا الوقت الحرج سوف تلقى آذانا صماء، علينا إذن أن نفهم أن مسألة الحرب القادمة قد أصبحت أمرا واقعا لا بد من قبوله. إذا كان الأقوياء قد قرروا بالفعل مجرى الأمور، فمن نكون نحن حتى نسأل أو نفند ما قرروا عمله؟. يستمر أوين فى الحديث: «على نحو يخالف حرب الخليج الأخيرة، لاخيار فى ترك العراق وصدام ما زال فى السلطة. هذه الحرب سوف تُعلَن، وصدام سوف يطرد، وهذه الرسالة صادرة من القمة» (المرجع السابق).

مرة أخرى الرسالة من أمريكا ـ هذه المرة من الرئيس نفسه ـ ليست مجرد حرب، بل تغيير نظام حكم! وهكذا يصمم أوين شخصيا على أن تغيير النظام يعد ضرورة ملحة، حتى رغم أن تغيير النظام ـ مثله فى ذلك مثل الحرب نفسها ـ ليس بالتأكيد مرخصا به من الأمم المتحدة، ويمثل جريمة حرب كبرى. وبعد ذلك بكثير، علمنا أنه حتى كبير مستشارى الحكومة البريطانية ـ النائب العام لورد جولد سميث ـ نصح بأن تغيير نظام حكم هو أمر غير مشروع بموجب القانون الدولى. أخبر جولد سميث الحكومة أن «تغيير نظام الحكم

لا يمكن أن يكون سببًا لعمل عسكرى . لا بد من أن نضع هذا الأمر فى أذهاننا عندما نفكر فى قائمة من الأهداف العسكرية، وعندما نعلن بيانًا حكوميّا بشأن أى حملة» (مشورة قانونية من جولد سميث إلى بلير، الجارديان فى ٢٩ أبريل ٢٠٠٥م).

فى يناير ٢٠٠٣م، أجرى أوين مقابلة شخصية مع نائب قائد القوات الجوية تونى ماسون حول العثور على أحد عشر خزانًا فارغا فى مستودع عراقى، وسأل أوين إذا ما كانت الهياكل تشكل «بندقية الدخان». أجاب نائب القائد علينا أولا التأكد من محتويات الخزانات: «إن بندقية الدخان الحقيقية بالطبع ستكون موجودة بالفعل إذا ما عثر على هذه الخزانات وقد امتلأت بمزيج كيماوى». إن هذا الخزان الوحيد من المفترض أنه يمثل سلاحًا من أسلحة الدمار الشامل؛ ولذلك سيكون خرقًا لقرار الأمم المتحدة رقم ١٤٤١ . تقدم ماسون بعد ذلك ليوضح ما الذى يعنيه هذا الخزان الوحيد بالنسبة لشعب العراق:

> أتوقع أن تكون الحملة الجوية مكثفة للغاية، ولن تكون هذه المرة مركزة على بغداد فقط، وإنما لتدمير قدرة كل القوات العسكرية فى جميع أنحاء الدولة. فى المرة السابقة ـ كما تعلم ـ كنا نركز بكل تأكيد على المنطقة الجنوبية الواقعة حول الكويت؛ لكننا الآن علينا أن نلاحق القوات العراقية عبر الدولة بأكملها.

إن العبارة المراوغة نلاحق (بدلا من الاستيلاء عليها أو حصارها) تشير إلى النسف بالمتفجرات، والإتلاف، وتحويل البشر إلى رماد.

وفى مواقع أخرى، سوف تظهر نغمة ازدراء فى صفحات التعليقات، متسائلة: لِمَ يحدث كل ذلك فى وقت لم تفعل فيه الدولة المستهدفة شيئًا غير المعاناة، والمرضَ، والتضور جوعًا على مدى عقد كامل؟ ولم تهدد أحدا! لكن يسود صمت مبجل على وجه العموم. إن الميديا قد اضطلعت بدور المتنبئ بجو الحرب، تتنبأ بما إذا كانت الحرب ستقوم ومتى سيحدث ذلك، كما لو كانت الحرب قادمة بفعل إلهى.

يبدو أنه قد تم استبعاد أن تقوم الميديا بكل ما فى وسعها لتعترض أو حتى لتمنع قتل الأبرياء بواسطة مجموعة صغيرة من الرجال والنساء الشكاكين عديمى الرحمة. فى ظل

هذا الأداء، من المناسب التأكيد على أن الميديا سوف تتبنى دائما هذا الموقف الذليل مهما كانت ما تحمله مصالح وأهداف شن الحرب من فساد وإفساد.

إن الملمح الأكثر بروزا فى تغطية الميديا جدير بالملاحظة. بينما تعددت التخمينات عن النتائج العنيفة المحتملة للأزمة، لم نر ذكرا لما يمكن أن يحدث فى حالة الحل السلمى. ماذا لو أن مراقبى الأمم المتحدة قد أصدروا وثيقة فى صالح العراق بشأن أسلحة الدمار الشامل؟ لم نجد أى صحفى يسأل إذا ما كان يجب رفع العقوبات غير العسكرية، أو بالفعل جميع أنواع العقوبات. يمكننا تخمين أسباب هذا الصمت، لكن يتضح تماما أنه فى الوقت الذى ينظر فيه إلى الحرب وإلى الإبقاء على العقوبات على أنها أهداف رسمية تلقى ترحيبا، فإن أحدا ممن يعنيهم الأمر لا يحبذ إنهاء العقوبات دون «تغيير النظام». وكما كتب ناعوم تشومسكى: «فإن المبدأ الأساسى الذى لم ينتهك إلا فى النادر، هو أنه لا وجود لصراع دون أن يكون مصحوبا بمطالب لفرض النفوذ واغتنام المزايا» (**إعاقة الديمقراطية**، هيل ووانج، ١٩٩٢م، ص٧٩).

الوقوع فى هوى القتل دون محاكمة

إذا كانت الحرب قد اشتعل أوارها بالفعل، فإن الميديا ما زالت تمارس اللامبالاة بلا أخلاقية حول هجوم الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والمآسى التى سببها. فى ٨ أبريل ٢٠٠٣م فى نشرة المساء فى محطة ITN حان وقت الكرتون. قام أحد مصممى أفلام الكرتون بتصميم فيلم على الكمبيوتر يصور قصف بغداد بقنابل وزنها ٢٠٠٠ رطل بتوجيه من الأقمار الصناعية لقاذفات قنابل حوامة تحت الطلب ـ مثل الأطباء الذين تحت الطلب ـ على الأهداف المنشودة (ITN، ٨ أبريل ٢٠٠٣م). نرى القنابل وقد اتجهت إلى أحد المطاعم فى ضاحية المنصور ببغداد، الذى اختفى من فوق سطح الأرض. لم يكن هناك أشخاص (كرتون) يسيرون فى الشارع، ولا أحد يجلس فى المطعم قبل القصف، ولا توجد بقايا أطراف بعد القصف.

ذكرت الجارديان الحادثة الحقيقية التى أسقط فيها الطيار قنابل حقيقية:

> لم أكن أعرف من كان موجوداً هناك. حقيقة لم يكن ذلك يعنينى، كان أمامنا عشر دقائق لتوجيه القنابل نحو الهدف. عشر دقائق ـ فحسب للتنفيذ.

كان علينا القيام بأشياء كثيرة لتحقيق الهدف، وهكذا تجد نفسك فى حالة مزاجية من الهوى فى الإعدام وقتل الهدف. (چوليان بورجر، وستيوارت ميلار، صدام مراقب. الساعة ٤٨, ٢ مساء تلقى الطيارون الأوامر. فى الساعة ٣ مساء حدثت حفرة عمقها ٦٠ قدما من جراء انفجار القنابل فوق المنطقة المستهدفة، الجارديان، ٩ أبريل، ٢٠٠٣م).

قوات خاصة، لانسرز ب ـ ١، طائرات حسب الأوامر، حالة مزاجية للقتل، اقتل الهدف: كل تلك طنطنات تقوم بدور التمويه على التلاعب بالنفوذ والقوة على البشر والأشياء. وكل العبارات التى تستخدم صيغة الأمر، اضربْ، طارد، انف، استعدْ، إنما توحى بأفعال مباشرة وحاسمة لمن يملكون النفوذ والقوة.

لقد أصبحنا متلقين لعبادة السلطة عن طريق مئات الآلاف من المواعظ المملة بإخراج على طريقة هولى وود. كما أوردت دراسة قامت بها مجموعة ميديا جلاسجو فإن الأطفال يمكنهم ترديد مقاطع ضخمة من الحوار من الفيلم البوليسى لب الخيال:

«ينظر الصغار إلى هذا الأمر كأنه من أوجه التميز أن تنسف البشر»، وذلك كما ورد فى تقرير ربح فيلو (الأوبزرفر ٢٦ أكتوبر، ١٩٩٧م). ينظر الصغار إلى الرجلين اللذين يصوبان البنادق فى الفيلم ڤنسنت وچولز على أنهما يمثلان شخصيات باردة لا قلب لها. ويفسر المشاهد أسباب ذلك: «كان ڤنسنت باردًا؛ لأنه لا يخاف شيئًا ولا يهاب. إنه يتجول هنا وهناك يطلق الرصاص على الناس دون أن يعتريه القلق أو الاهتمام». وقبل كل شىء، فإنه إذا كانت القوة هى امتلاك قوات حربية ضخمة، فإن القوة المتناهية هى نشر الجنود والأسلحة الضخمة بالحد الأدنى من الجهد، والحد الأدنى من العاطفة. «وهكذا تقع فى أسر حالة مزاجية للقتل، اقتل الهدف».

الرجل الأعظم، ورئيس الوزراء الأقوى ـ سقوط بغداد

فى ٩ أبريل ٢٠٠٣م حيت الميديا بصوت رجل واحد، النصر العظيم لقوات التحالف؛ حيث دخلت القوات الأمريكية إلى بغداد. أعلن مذيع بى. بى. سى. نيكولاس ويتشيل: «إنه بشكل مطلق، بشكل لا يحتمل الشك، نجاح الإستراتيچية» (أخبار بى. بى. سى. الساعة ١٨، ٩ أبريل، ٢٠٠٣م). وتهدج صوت قارئة نشرة

بى . بى . سى وهى تحتفى بالحدث ، ووصفت ناتاشا كابلنسكى كيف أصبح بلير ـ مرة أخرى ـ تيفلون تونى ! وافق مارك ماردیل مذيع بى . بى . سى . إنها لحظة تبرئة له (أخبار وقت الإفطار ، بى . بى . سى . ١ ، ١٠ أبريل ، ٢٠٠٣م) . وقال قارئ نشرة قناة آى . تى . إن توم برادلى : «إن هذه الحرب تُعد نجاحًا عظيمًا (أخبار المساء فى نشرة قناة آى . تى . إن . ١٠ أبريل ٢٠٠٣م) . أيضًا رأى چون إرفن التبرئة فى وصول قوات المارينز : «إن حربا لم تستغرق سوى ثلاثة أسابيع قد وضعت نهاية لعقود من شقاء العراقيين» (التليفزيون القومى ، أخبار المساء ، آى . تى . إن . ، ٩ أبريل ٢٠٠٣م) . كلمات مرة منذ لحظة النطق بها . على القناة ٤ أخبر چاك سترو وزير الخارجية المذيع چون سنو أنه التقى بوزير الخارجية الفرنسى ذلك اليوم . سأله سنو بسخرية «هل بدا أنه تم تهذيبه؟» (القناة ٤ الأخبار ، ٩ أبريل ، ٢٠٠٣م) . فى البرنامج نفسه ، أنهى المعلق داڤيد سميث تقريره من واشنطن بعبارة اقتبسها من أحد قادة الجمهوريين بمجلس الشيوخ : «الآن فقط داخلنا السرور بأن لدينا قائدًا أعلى للقوات المسلحة لم يستمع لهولى وود أو النيويورك تايمز أو الفرنسيين» . ذكر مراسل بى . بى . سى . فى بغداد راجح عمر أن الجميع أغمى عليهم من النشوة تحت أقدام جيش الغزو :

> كثيرا ما ساءلت نفسى : ما الذى يمكننى تصوره عندما أرى أول جنود بريطانيين أو أمريكيين بعد ست سنوات من عملى كمراسل فى العراق؟ لا شىء على الإطلاق يعبر عن الواقع الذى أراه . كان رد فعلى هو الذهول وأنا أرى شبابا من نيڤادا وكاليفورنيا ـ يهرولون هنا وهناك خلف دباباتهم . وهم معنا الآن فى الفندق ، وفى المصاعد وفى بهو الفندق . إنها لحظة لم أعد نفسى لها أبدا ، أبدا لم أعد نفسى لها . (أخبار بى . بى . سى . الساعة ١٨ ، بى . بى . سى . ١ ، ٩ أبريل ٢٠٠٣م) .

فى أخبار الساعة العاشرة فى بى . بى . سى . (٩ أبريل ٢٠٠٣م) ، صاح مات فرى : تعطى هذه الصورشرعية للحرب .

بعد أن زالت الشكوك العامة ، أصدر آندرو مار المحرر السياسى فى بى . بى . سى . تقريرًا من داوننج ستريت : «بصراحة المزاج السائد [فى داوننج ستريت] هو الشعور بالارتياح المطلق ، لقد راقبت الوزراء وهم يتجولون وابتسامة تشرق على وجوههم

كقطع البطيخ المشقوقة». (أخبار العاشرة بى. بى. سى.، ٩ أبريل، ٢٠٠٣م). والحقيقة أن مار ألقى ذلك البيان بابتسامته السعيدة المميزة عن المعجزة التى على وشك الحدوث. سُئل مار أن يقوم بوصف مغزى سقوط بغداد. وإليك ما قاله:

إنها لحظة تاريخية: السيد بلير ينعى على كل منتقديه من داخل الحزب أو خارجه توجيه الشكر إليه ـ لأنهم مجرد بشر ـ لأنه كان على صواب، بينما هم أخطئوا. وهو يعلم احتمال وجود مشاكل قادمة، كما قلت. لكنى أعتقد أن الأمر بالنسبة له هام، هام للغاية. لقد أتاح له حرية جديدة وثقة جديدة بالنفس. لطالما واجه انتقادات كثيرة.

أعتقد أن أحدا بعد الآن لن يستطيع أن يقول إن تونى بلير ينساق بدفع من الرأى العام، أو جماعات معينة، أو استطلاعات الرأى. لقد قال إنه سيستطيع دخول بغداد دون إراقة الدماء، وإن شعب العراق سيبارك كل ذلك فى النهاية. وفى كل من هاتين النقطتين كان على حق تماما. وسيكون شيئا من قبيل نكران الجميل حتى لمعارضيه، ألا يعترفوا بأنه اليوم يقف أمام العالم كرجل عظيم، ورئيس وزراء أكثر قوة (مار، أخبار العاشرة فى بى. بى. سى. ١، ٩ أبريل ٢٠٠٣م).

بعد عام واحد من إلقاء هذه الخطبة على الأمة، كتب مار فى كتابه، **مهنتى: تاريخ مختصر عن الصحافة البريطانية**: «إن جافن هويت، وچون سمبسون، وآندرو مار والباقين تم إسناد الوظائف إليهم وهم مطالبون بأن يكونوا محايدين، يعبرون عن قليل من العواطف، وبالتأكيد لا يدلون بأى آراء؛ إن ملايين البشر سيقولون إن الأخبار ما هى إلا نقل الحقائق، ولا شىء أكثر من ذلك» (مهنتى، دار نشر ماكميلان، ٢٠٠٤م، ص٢٧٩).

قلب صدام ـ مسئولية الولايات المتحدة والمملكة المتحدة

بحلول مايو ٢٠٠٣م، بعد شهرين من الغزو، أصدرت منظمة اليونيسيف تقريرا يفيد أن ٣٠٠,٠٠٠ طفل عراقى يواجهون الموت بسبب سوء التغذية الحاد ـ ضعف العدد الذى كان يعانى فى ظل حكم صدام. شىء يدعو للملاحظة أن يؤدى «التحالف

الأمريكى ـ البريطانى» إلى مضاعفة المعاناة فى خلال أسابيع قليلة لأطفال العراق عما كان عليه الوضع فى فترة حكم صدام، «أحد أكثر أنظمة الحكم سادية على كوكب الأرض»، كما وصفه آندرو راونسلى فى صحيفة الأوبزرفر فى مقال بعنوان: «أصوات القدر كانت خاطئة تماما» (الأوبزرفر، ١٣ أبريل ٢٠٠٣م). حول هذه الكارثة، لم يكن لدى صحفيى الغرب شيئا يقولونه على الإطلاق.

وبعد أسبوع من سقوط بغداد فى ٩ أبريل، أصدر الصليب الأحمر تقريرا يفيد أن ٣٢ مستشفى من عدد مستشفيات بغداد البالغ ٣٥ قد انهارت بعد أعمال السلب والعنف ـ وهى كارثة محققة تم الإبلاغ عنها، لكن الميديا سرعان ما أسقطتها من حساباتها.

وعندما لم نتمكن من الوقوف على حقيقة ما يحدث من الاتجاه السائد، تحولنا إلى شبكة الإنترنت. واستطعنا الحصول على بعض الإجابات على موقع ReliefWeb: «بغداد ما زالت تفتقر إلى وجود مستشفيات تعمل بكفاءة تامة»، كان ذلك هو ما قاله مورتن روستروب رئيس منظمة علاج بلا حدود فى العراق فى ٢ مايو ٢٠٠٣م (أطباء بلا حدود توجه الاتهام إلى الولايات المتحدة بفشل مستشفيات العراق ٢ مايو ٢٠٠٣م <www.reliefwebint>). وكنتيجة لذلك، فإن أمراضا مزمنة مثل مرض السكر، وأمراض القلب، والكلى، والشلل، لا يجد من يعانونها مكانا يتلقون فيه علاجهم. والأمراض المهددة للحياة مثل السل والفشل الكلوى والمواليد بأمراض لا يتم علاجهم نتيجة لنقص الأدوية فى العمارة، والبصرة، وكربلاء، والناصرة وأماكن أخرى. قدم روستروب نوعا من الحقائق التى تعتبرها الميديا المنتصرة دائما من الأشياء المحظورة: «قادت الولايات المتحدة تحالفا يركز تماما على الحملة العسكرية التى تنظر إلى النظام الصحى التالى للحرب على أنه لا يمثل أولوية. إن ذلك يعد خطأ، خطأ جسيما. إنهم مسئولون مسئولية تامة».

ذكر أليكس رينتون المنسق الإقليمى لشبكة أوكسفام الإعلامية أن أوكسفام استمرت تحاور القوات الأمريكية والبريطانية لتحمل مسئولياتها كقوة احتلال فى حماية المدنيين داخل العراق: نحن نعتقد أنه حتى هذه اللحظة، فشلت قوات الاحتلال فى

القيام بمهامها. (أقامت أوكسفام أول مركز لها فى العراق منذ ١٩٩٦م، «تنتقد القوات الأمريكية ـ البريطانية»، ٥ مايو ٢٠٠٣م، www.reliefweb.int

حير الفشل نزلاء مستشفى الرشاد للأمراض النفسية عندما سقطت بغداد فى يد قوات الولايات المتحدة. هرب كل النزلاء المذعورين وعددهم ١٠١٥ حينما بدأ نهب الأدوية والمعدات. وفى ٢٥ أبريل، زار أحد أفراد ستيف ويڤر من لجنة مينونيت المركزية مستشفى الرشاد. وسط الدمار، رأى سجلات المرضى التى ترجع إلى عدة عقود مبعثرة هنا وهناك. قام ويڤر بمفرده بمحاولة تصنيف أكوام الورق، فى محاولة لعمل سجلات أخرى لها. وصف ويڤر الصورة البشعة: تروى هذه الواقعة القصة الكبرى للعراق بعد الاحتلال: تقويض وتدمير المستشفيات، وأنظمة تنقية المياه، وغيرها من الوحدات الحيوية، التى أدت إلى ترك المرضى المصابين فى يأس طاحن. أخبر أحد أفراد فريق المعونات ويڤر أن ٧٠٠ مريض من نزلاء الرشاد أصبحوا فى عداد المفقودين فى ١٢ مايو ٢٠٠٣م <www.reliefweb.int>. يجوبون شوارع بغداد المشوهة.

ولنتدبر مدى الجحيم فى المستشفى الوحيد الموجود فى أم القصر، حيث يحتوى اثنتى عشرة سريراً لخدمة حوالى ٤٥٠٠٠ شخص فى مايو ٢٠٠٣م. والأطباء الخمسة العاملون داخل المستشفى من أهل البلد هم فى الواقع طلبة فى السنة الثالثة أو الرابعة من كلية الطب: لا يوجد نظام صحى من أى نوع، لا توجد مرافق أساسية، ولا أطباء مدربون تدريبا عاليا، ولا حجرة عمليات كفء، ولا ثلاجات ـ لا يوجد شىء هناك البتة، على حد قول مارك كوكبورن، المراسل الطبى لشبكة رسكيو (IRIN، حاجة ملحة للعلاج فى مستشفى ضيق ١، ٦مايو ٢٠٠٣م <www.reliefweb.int>).

ما معنى الداعى الأخلاقى لشن الحرب عند بلير عندما تجرى عمليات جراحية كبيرة للمرضى دون مسكنات، وعليهم أن يضغطوا على أسنانهم، أو يصنعوا قطعة قماش بداخل أفواههم للضغط عليها لتخفيف الألم، وذلك كما جاء فى تقرير كوكبورن؟ أين احتجاجات الدوائر السياسية والإعلامية حول مصير هذه الدولة المنكوبة، والمفترض أننا جئنا لتحريرها؟ أين هى الحملات الصحفية التى تطالب بإرسال أدوية ومعونات أخرى من منافذ الخدمات الصحية الأمريكية أو البريطانية؟

أصبح رد الفعل المخادع للحكومة البريطانية قابلا للتفسير حاليا. إن الممثل الشخصى لتونى بلير الذى تولى منصبه حديثا فى العراق وهو چون ساورز ـ يدعى فى أخبار المساء:

أنت تركز على المشاكل الموجودة فى بغداد. دعنا نضع الأمر من منظور النسبة والتناسب. فى مدن كبيرة مثل الموصل والبصرة، وفى أماكن ذات حساسية داخلية خاصة مثل كركوك، أو أماكن ذات قيمة دينية مثل النجف وكربلاء، فإن الأوضاع قريبة للغاية من حد السواء والعودة إلى الأوضاع الطبيعية. والموقف فى جميع أنحاء البلاد ليس بمثل هذا السوء؛ المشكلة كلها هنا فى العاصمة (نشرة أخبار المساء بى. بى. سى. ٢، ٤ مايو، ٢٠٠٣م).

يوم أن أدلى ساورز بهذا التعليق، أفاد مندوب اليونيسيف كاريل دو روى بتضاعف معدلات سوء التغذية فى الأطفال دون سن الخامسة فى بغداد منذ فبراير ٢٠٠٣م، وأضاف: يمكننا القول بأن الموقف على السوء نفسه، إن لم يكن أكثر سوءًا فى المراكز الحضرية فى جميع أنحاء العراق، (اليونيسيف: مسح صحة الطفل، ١٤ مايو ٢٠٠٣م). وفقا لبيان الحكومة البريطانية: الأمر يقترب من العودة إلى الأوضاع الطبيعية.

دعت عدسات الميديا القراء لسؤال بى. بى. سى. وآى. تى. إن. عن السبب فى أنهما قامتا بتغطية ضئيلة للغاية عن هذه الأزمات الحادة التى أحاقت بالسكان المدنيين فى العراق؛ أرسل أحد القراء نسخة من خطاب أرسله إلى مدير قطاع الأخبار فى شبكة آى. تى. إن، داڤيد مانيون:

العزيز داڤيد مانيون

ما السبب فى هذه التغطية الهزيلة لأزمات طاحنة أصابت سكان العراق المدنيين؟ أرجو أن تراجع تقرير اليونيسيف فى ١٤ مايو الذى يشير إلى أن ٣٠٠,٠٠٠ طفل عراقى يواجهون الموت حاليا من جراء سوء التغذية ـ وهو ضعف العدد فى ظل حكم صدام فى شهر فبراير ـ وأن المعاناة فى أم القصر، حيث تُجرى عمليات جراحية كبرى دون مسكنات بلغت حدا يقوم فيه

المرضى بضغط أسنانهم، أو وضع قطعة قماش فى أفواههم لاحتمال الألم، وذلك بناء على تقرير العاملين فى برامج المعونة.

لماذا لم تتم مناقشة هذه الأحداث المزعجة بتوسع، إن حكومتنا عليها مسئولية مباشرة فى التخفيف من حدة معاناة شعب العراق، والصحافة يجب عليها أن تطلعنا على هذه الأمور.

ما عليك إلا أن تتخيل ماذا لو حدثت مثل تلك الأمور فى المملكة المتحدة ـ ما نوع الاحتجاجات التى كنا سنطالعها! (صورة إلى عدسات الميديا، ١٩ مايو، ٢٠٠٣م).

تعد هذه الرسالة الإلكترونية قريبة من المثالية فى نظرنا ـ فهى بالغة الإيجاز، ومهذبة، ومنطقية. لقد أثارت قضايا ذات اعتبارات إنسانية حيوية واضحة. أولم نعلم دائما أن الميديا طالما بعدت عن مطالب الناس، ولم تدخل معهم فى مناقشات سياسية، أو تشرك رجل الشارع فى التفكير، والمناقشة، والقيام بعمل فى قضية حيوية من القضايا الحالية؟ إذن، ماذا كان رد فعل داڤيد مانيون؟ «سوف أشعر بمزيد من الامتنان لو توقفتم عن إرسال مثل هذه الرسائل الإلكترونية غير المبررة، شكرا» (أرسلت فى ١٩ مايو ٢٠٠٣م). أرسل مانيون بنفس تلك الإجابة لعدد من الذين كتبوا إليه. تخيل لو أن أيّا من هذه الخطابات أرسلها أى سياسى ردا على أحد مواطنى دائرته! الفرق تم تلخيصه تحت عنوان النص الكلاسيكى لكوران وسيتون على الميديا البريطانية، **سلطة دون مسئولية**. إذا شعر مانيون أن مهام وظيفته لا تحتم عليه الإجابة على أسئلة متعلقة بحصاد أخباره، فيمكنه بسهولة إحالة الخطابات الإليكترونية أو مرسليها إلى جهات أخرى. وبدلا من ذلك فإن المتسائلين يتم إهمالهم، ولا يستحقون أى إجابة شافية.

والذى يتضح أمامنا من ذلك هو الخط الفاصل بين الثقافة المشتركة والسياسات الديمقراطية، يقال إن الميديا فى خدمة الحاجات الديمقراطية للمجتمع؛ بأن تقدم للجمهور المعلومات التى يحتاجها لاتخاذ قرارات على أساس من المعرفة ـ نحن نقدم لهم ما يرغبونه وحسب! هذه هى صيحة مسئولى الميديا المتواترة. لكن هناك مشكلة ـ إن وسائل الإعلام المفروض فيها أن تمدنا بالديمقراطية عن طريق التدفق الحر للمعلومات، تعد هى نفسها عبارة عن بنية هيراركية جامدة للسلطة. إن المؤسسات لا

تخضع للمساءلة، إنها كيان طغياني شمولي، ذات سلطة محددة تماما من أعلى إلى أسفل. يمكن أن يساهم موظفوها في صندوق الاقتراحات، لكن السلطة تنطلق من أعلى ـ لا وجود للديمقراطية في المؤسسة. علاوة على ذلك ـ وكما رأينا ـ فإن مؤسسات الميديا مضطرة ـ قانونيّا ـ أن تضع مصلحة حملة أسهمها في الطليعة المتمثلة في تحقيق الأرباح فوق كل الاعتبارات الأخرى.

كيف يمكننا الاعتقاد بجدية أن هذا الكيان الهيراركي الذي يحركه طمع المؤسسة للربح يمكن أن يقدم معلومات أمينة لمجتمعات ديمقراطية؟ ما معنى الديمقراطية في وجود محطتين تليفزيونيتين رئيستين ومحرر إحداهما يجيب على الأسئلة بعبارة حاسمة: التزم الصمت وارحل!؟

مهملات ضرورية ـ تقرير لانسيت

في ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٤م، واجه نظام الدعاية تحديًا كبيرًا عندما نشرت صحيفة لانسيت العلمية، التي تحظى بالاحترام، تقريرًا لعدد من الباحثين من مدرسة جون هوبكنز للصحة العامة، وجامعة المستنصرية في بغداد، وجامعة كولمبيا في نيويورك، بعنوان: معدل الوفيات قبل غزو العراق وبعده في ٢٠٠٣م (<www.thelancet.com/journals/lancet/article/PIISO.140673604174412/fulltext>). قدر المؤلفون أن حوالي ١٠٠,٠٠٠ مدني عراقي لقوا حتفهم زيادة عما كان متوقعا لو لم يتم الغزو. كتبوا: «أشارت التقارير إلى أن ٨٤ في المائة من الوفيات بسبب عمليات لقوات التحالف، وأن ٩٥ في المائة من هذه الوفيات كانت نتيجة لقصف جوي ومدفعي (تزايد وفيات المدنيين في العراق بشكل مأساوي بعد الغزو، ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٤م، <www.jhsph.edu/Press_Room/Press_Releases/PR_2004 (Burnham_Iraq.html>). معظم هؤلاء الذين قتلتهم قوات التحالف كانوا من النساء والأطفال.

قوبل التقرير برفض فوري، وإجابات متشككة، وصمت تام في الميديا. ولم ترد ردود فعل مخيفة ولا غضب كاسح. لم يكتب أحد من القادة مشيرا لأمر كهذا، وبالإضافة إلى عدم المشروعية، يمكن خداع الشعب، إن حكومتنا مسئولة عن موت ١٠٠,٠٠٠ مدني.

الشك أمر منطقى تماما بالطبع، لكن لم ترد أى مناقشات تتيح لواضعى التقرير الإجابة على ما أوردوه. ويبدو أن الصحفيين لم يهتموا بالتأكد من أن تجاهل الحكومة للتقرير ربما كان ينطوى على مزيد من الخداع والتضليل. وبدلا من ذلك كانوا سعداء بالانتقال إلى مواضيع أخرى، الانتقال إلى مواضيع أخرى كرد فعل على قتل جماعى لأبرياء، مما يدل دلالة صادقة على الاضطراب العقلى المشترك.

أظهر بحث لوسائل إعلامنا فى نوفمبر ٢٠٠٤م أن تقرير لانست لم يتم ذكره على وجه الإطلاق فى الأوبزرفر أو التلجراف، أو الصندای تلجراف، أو الفاينانشيال تايمز، أو ستار، أو سن، أو غيرها كثير. رصدت الإكسپريس ٧١ كلمة وحسب للتقرير، ولكن فقط فى طبعة لا نكشير، سألنا محرر الأوبزرفر روجر آلتون، لماذا لم تنشر صحيفته هذا التقرير. أجاب:

عزيزى مستر إدواردز

شكرا لملحوظتك. تم تغطية الأرقام على نحو جيد هذا الأسبوع، لكننى وجدت منهجكم يدعو للشك إلى حد ما... (رسالة إليكترونية لعدسات الميديا فى ١ نوفمبر، ٢٠٠٤م).

فى الواقع تم تغطية الأرقام فى مقالتين مقتضبتين فى الجارديان (٢٩ أكتوبر، و ٣٠ أكتوبر). وكان المقال الثانى منهما بعنوان: «لم يتم الارتياب فى ١٠ حالات لموت مدنيين»، وركز تماما على نقد الحكومة للتقرير دون السماح للمؤلفين بالرد. وأسقطت الجارديان بعد ذلك القصة كلها. بعد تلقى عدد من الشكاوى من قراء عدسات الميديا، نشرت الأوبزرفر فيما بعد مقالا قصيراً لتغطية التقرير.

نشرت الإندپندنت كذلك مقالتين فى ٢٩ و ٣٠ أكتوبر. ولكن على عكس ما حدث فى الجارديان/ والأوبزرفر، تبع المقالتين، مقالتان تضمنتا ١٢٠٠ كلمة فى عدد الأحد من الإندپندنت. أخبرنا داڤيد آرونوڤيتش كاتب عمود الجارديان: «لدىَّ إحساس (وقد أكون مخطئا) بأن التقرير قد يكون عديم القيمة» (رسالة إلكترونية لعدسات الميديا، فى ٣٠ أكتوبر، ٢٠٠٤م). وكان ذلك هو كل التغطية الأولية التى قدمتها الصندای تايمز: «ربما كان بلير يستعيد كلمات بازيل فولتى عندما نشرت لانست وفاة ١٠٠,٠٠٠ عراقى منذ بداية غزو قوات التحالف» (ميتشيل پورتيللو، يجب على الملكة ألا تدع

الألمان يظهرون بمظهر الضحية، صنداى تايمز، ٣١ أكتوبر ٢٠٠٤م). أما إيثننج ستاندارد فقد تحايلت على الأمر بعبارتين:

ظهرت فى الرسائل الإليكترونية دراسة جديدة نشرتها لانست، قدرت سقوط ١٠٠,٠٠٠ ضحية من المدنيين منذ بدء الصراع. لكن المتحدث الرسمى باسم رئيس الوزراء.. أضاف أن رقم ١٠٠,٠٠٠ لا يمكن الوثوق به؛ لأنه تم على أساس استقرائى (پول واف، بلير لا يربط الخسائر بالقوات المسلحة، إيثننج ستاندارد، ٢٩ أكتوبر ٢٠٠٤م).

اقتصرت التايمز على تقرير واحد فى ٢٩ أكتوبر. وكان مخالفا لهذه الحملة الحكومية والإعلامية المشوهة:

ذكر الإحصائيون الذين حللوا البيانات مساء أمس، أن المنهجية التى استخدمها العلماء كانت قوية، وأن أرقام وفيات المدنيين كانت حذرة للغاية. قالوا إن العمل لم يبرهن على إيضاحات السلطات الأمريكية من أن تعداد الجثث كان أمرا مستحيلا (سام ليستر، يزعم الباحثون أن ١٠٠,٠٠٠ مدنى عراقى لقوا حتفهم فى الحرب، التايمز ٢٩ أكتوبر، ٢٠٠٤م).

معلوماتنا صعوداً وهبوطًا

فى أخبار القناة ٤ (٢٩ أكتوبر)، أمضى المراسل العلمى توم كلارك، ٥٣ ثانية من تقريره الذى يستغرق دقيقتين و ١٥ ثانية يفند منهجية الدراسة: «رفض داوننج ستريت اليوم التقرير لأن الباحثين استخدموا فيه تقنيات استقرائية، والتى يعتبرها غير مناسبة، ويفضل ـ داوننج ستريت العد المفصل للجثث (توم كلارك، القناة ٤، ٢٩ أكتوبر، ٢٠٠٤م).

أكد كلارك كيف أن تقديرات التقرير حول وفيات المدنيين كان أعلى بكثير من التقديرات السابقة:

ذكر وزير الصحة العراقى وقوع ٣٠٠٠ حالة وفاة بين المدنيين، لكن ذلك ما حدث خلال ستة أشهر.

هناك رقم آخر ـ أكثر من ١٦,٠٠٠ منذ بدء الصراع ـ أورده مشروع يسمى إحصاء الجثث العراقية. استندت تقديراته على حالات الوفاة على أرض المعركة. وأظهرت الدراسة الأخيرة رقما مختلفا تمامًا: حوالى ١٠٠,٠٠٠ حالة وفاة بين المدنيين ـ ويحتمل أكثر من ذلك.

ثم أضاف كلارك بعد ذلك:

لكن بدون وجود جثث، هل يمكن أن نثق فى عد الجثث؟ إن زيادة من حالات الوفاة فى الفالوجا بين المدنيين على نحو غير متناسب يجعل هذه الدراسة مشوهة تماما، حيث أظهرت أن معدل عدد الوفيات فى جميع أنحاء البلاد يصل إلى ما يزيد عن ١٠٠,٠٠٠، وبذلك تكون العائلات التى أجرى عليها المسح قد استبعدت من الأرقام النهائية.

إن مصداقية المقابلات الشخصية لا بد من فحصها كذلك رغم أن أربع عائلات من كل خمس كانوا قادرين على استخراج شهادة وفاة.

يا للعجب، إن كلارك يدعى أن الفالوجا حرّفت بشدة هذه الدراسة، ولكن كما لاحظ هو نفسه، فإن العائلات التى تم مسحها كانت أقل ـ وهكذا فإن الفالوجا لم تحرف التقرير فى واقع الأمر. لكنه بعد ذلك يقلل من مصداقية المقابلات الشخصية، وأنها يجب فحصها ـ بمعنى أن هذه مشكلة إضافية علاوة على التحريف المفترض أنه أهمله. وأخيرا قدم كلارك ادعاءه الجاد:

لكن نقطة الضعف الرئيسية فى الدراسة، والتى جعلت داوننج ستريت يرفض هذه الأرقام، أنها أحصت عينة محدودة ثم طبقتها عبر العراق بأكملها. البلد فى حالة حرب، والسكان بالفعل قد نزحوا من منازلهم أو تم إخلاؤهم، مما يجعل مسح العائلات بعيداً عن الدقة.

يتضح تماما أن مراسلى الأنباء رفضوا المنهجية المستخدمة والنتائج لدراسة تم تنفيذها بدقة، وتم مراجعتها مراجعة دقيقة بواسطة جريدة علمية عالمية رائدة.

سألنا مؤلفى التقرير حول ارتفاع أرقام تقديرات حالات الوفيات بين المدنيين عن التقديرات السابقة، وكذلك عن إمكانية إجراء إحصاء يعوّل عليه رغم عدم وجود جثث، أجاب دكتور جلبرت بيرنهام:

باختصار، استخدمنا منهج مسح قياسى يستخدم فى جميع أنحاء العالم لتقدير عدد الوفيات. وهكذا لا داعى لوجود الجثث لإحصاء الموتى. وفى الحقيقة فإن المرور على المنازل لعمل مسح بالوفيات يعد الطريقة المثلى لإحصاء الوفيات فى جميع أنحاء العالم؛ وربما كان هو المنهج المتبع فى تعداد السكان فى الممكلة المتحدة نفسها، رغم أننى لست ديموجرافيّا.

على أى الأحوال، فإن المعلومات التى جمعت فى المسح دائما ما تؤدى إلى إظهار أرقام أكثر ارتفاعًا عن التقرير السلبى، حيث لا يتم تضمينه أشياء كثيرة، هذا هو التفسير السهل للفروق بين عدد الموتى العراقيين الذى أوردته لانست عن عدد جثث الموتى على الإنترنت، والمسح الذى أجريناه.

علاوة على ذلك، فإن المسح قد يتوصل إلى أسباب أخرى للوفيات تتعلق بالمشكلات الصحية للشعب، مثل وفيات الأمهات أثناء الولادة، وموت الأطفال بسبب الأمراض المعدية، وكبار السن غير القادرين على الحصول على الأنسولين، مما لا يستطيع إحصاء الجثث القيام به ـ طالما كان يجمع معلومات من إحصاء الصحف للموتى (عادة الناشئة عن العنف).

هل يمكن لأحد أن يقدر أرقاما على المستوى القومى بناء على عينة؟

الإجابة بنعم بكل تأكيد (هذا هو أساس كل مناهج تعداد السكان)، بشرط أن تكون العينة قومية من عائلات تم اختيارها عشوائيا، وأن تتخذ احتياطات كاملة لتفادى التحيز. هذا هو ما فعلناه. والآن تعتمد دقة النتائج إلى حد كبير على حجم العينة. كلما كبر حجم العينات، كانت النتيجة أكثر دقة، لكن لقد أحصينا ذلك بمنتهى الحذر، ولدينا قدرة إحصائية تكفى للتأكيد بأننا فعلنا ذلك. إن اللجوء إلى أكبر قدر ممكن من العينات قد يجعل الأرقام أكثر دقة، مما قد يترتب عليه مخاطر للقائم بالمسح، وهذا ما كنا نحاول تفاديه، حيث إن الأرقام كانت مرتفعة بقدر كاف بالفعل.

دققنا بياناتنا بواسطة عدد كبير من المراجعين فى لانست وهنا فى المدرسة (كرسى أستاذية قسم الإحصاءات الحيوية)، وهكذا توفرت لنا قوة علمية

نستطيع بموجبها تأكيد أرقامنا. أشك أن أيّا من أبحاث لانست قد مر بكل هذا الفحص الدقيق فى السنوات الأخيرة كما حدث لدراستنا (رسالة إليكترونية لداڤيد إدواردز، ٣٠ أكتوبر ٢٠٠٤م).

ألقى توم كلارك من القناة ٤ بملحوظة أشمل: «تعريف المدنيين غير واضح. إن أغلبية الوفيات التى يبدو أنها تعرضت للعنف كانت بين الذكور صغار السن الذين يمكن أن يكونوا ـ أولا يكونوا ـ من بين المتمردين». كان رد رئيس مجموعة الباحثين، دكتور لى روبرتس عن هذه النقطة:

الموضوع الخاص بالمدنيين واضح. حوالى ٢٥٪ من السكان كانوا من الذكور البالغين. أكثر من ٧٠٪ من الموتى الذين راحوا ضحية حوادث تصادم بالسيارات كانوا من الذكور البالغين. من المفترض أن الوفيات تحدث بينهم أكثر من أى مجموعات سكانية أخرى؛ لأنهم يخرجون من بيوتهم أكثر. أشارت التقارير إلى أن ٤٦٪ من الذين لاقوا حتفهم على يد قوات التحالف كانوا من الذكور البالغين. وهكذا فإن بعضهم قد يكون من المقاتلين، والبعض ليسوا كذلك... ربما كانوا خارج منازلهم فحسب، وكانوا فى أماكن مستهدفة. لقد ذكرنا أن أكثر من نصف من قتلوا بيد قوات التحالف كانوا من النساء والأطفال لنشير إلى أنه إذا كانت قوات التحالف تستهدف المقاتلين فقط، فهى لم تنجح فى ذلك. وهكذا كنا نتحرى الدقة عندما نقول إن حوالى ١٠٠,٠٠٠ شخص وربما أكثر قد قتلوا. نظن أن الأغلبية العظمى كانت من المدنيين، ولم نقل إن كل فرد من حوالى ١٠٠,٠٠٠ كانوا مدنيين (رسالة إليكترونية لداڤيد إدواردز فى ٣١ أكتوبر، ٢٠٠٤م).

اختتم كلارك تقرير القناة ٤ ببيان ملعون: «فى ظل الأوضاع الأمنية المتردية، فلا بد من مرور وقت طويل قبل أن تكون لدينا صورة دقيقة عن الخسائر فى المدنيين العراقيين، هذا إذا أمكن ذلك على الإطلاق». يوضح ذلك أن المنهجية المستخدمة فى تقرير لانست يمكن نبذها بأمان، حيث فشلت فى تقديم صورة دقيقة عن الخسائر فى المدنيين العراقيين، إنه يعنى أن الباحثين، ومراجعى لانست، ومحررى لانست قد أنتجوا عملا لا يعول عليه. وتكرارا لرد مؤلفى التقرير: «توفرت لنا قوة علمية نستطيع بموجبها

تأكيد أرقامنا. أشك أن أيّا من أبحاث لانست قد مر بكل هذا الفحص الدقيق فى السنوات الأخيرة كما حدث لدراستنا»!

فى ٢٩ أكتوبر صدرت نشرة صحفية من داوننج ستريت:

بالسؤال عما إذا كان رئيس الوزراء قد أحيط علما بالمسح الذى نشر اليوم والذى يظهر وفاة ١٠٠,٠٠٠ مدنى عراقى نتيجة للحرب فى العراق، قال المتحدث الرسمى باسم رئيس الوزراء إنه من الضرورى معاملة الأرقام بحذر؛ لأن عددا من الاعتبارات والشكوك تحيط بالمنهج الذى استخدمه المسح. أولا: يبدو أن المسح استند على تقنية استقرائية، وليس على إحصاء لعدد الجثث. ويتركز قلقنا على حقيقة أن تقنية الأسئلة يبدو أنها تعاملت مع العراق على أن كل منطقة وحدة واحدة ومتشابهة مع غيرها. بموجب مستوى الصراع، فالأمر ليس كذلك. ثانيا: يبدو أن المسح افترض أن القصف بالقنابل وقع فى جميع أنحاء العراق. مرة أخرى ليس هذا هو الوضع. لقد ركز فى المقام الأول على مناطق مثل الفالوجا. ونحن فى النهاية لا نعتقد أن المنهج الاستقرائى يعد تقنية ملائمة وصالحة للاستخدام (<www.number10.gov.uk/output/Page6535.asp>)

رفعنا هذه التساؤلات مرة أخرى لمؤلفى التقرير. أجاب دكتور روبرتس:

النقطة الأولى صحيحة، وهى ليست خطأ من جانبنا. لقد كان يمكن أن نحصل على صورة أكثر دقة لو أننا استخدمنا عينة مقسمة إلى طبقات، بعض منها موجود فى المناطق التى يسود فيها العنف بكثرة، والأخرى فى مناطق أقل تعرضا لأعمال العنف. لكن ذلك يترتب عليه زيارة منازل أكثر بكثير وتعريض الباحثين إلى مزيد من الخطر. ثانيا: فإننا لا نعرف عدد الأشخاص الموجودين فى المناطق الأكثر عنفًا، يتضمن هذا الأمر افتراضات أكبر، وهو أمر يتعرض حاليا للنقد.

تم أخذ كل العينات بافتراض أن كل المجموعات قابلة للتبادل لأغراض التحليل. والفرق بينهم يعتبر فى تفسير البيانات.

النقطة الثانية تفترض أن القصف يحدث بنفس الدرجة عبر العراق. ولا وجود لمثل هذا الافتراض الواضح. الافتراض الموجود هو أن كل الأفراد فى العراق معرضون لإمكانية الموت (وإذا لم نفترض ذلك، فلن تكون عينة تمثيلية). هناك مناطق تتعرض لقصف عنيف مثل الفالوجا، ونحن استبعدنا ذلك من تقدير عدد ١٠٠,٠٠٠ الذى أوردناه... كان من الممكن أن يكون الأمر صحيحا إذا ما افترضنا عدم وجود قصف مكثف فى العراق.

وأخيراً، كانت هناك ٧ جماعات فى المنطقة الكردية الشمالية لم يحدث فيها وفيات بسبب العنف. من بين ٢٦ عينة عشوائية فى مناطق الجنوب الذى تم غزوه، ٥ عينات سجلت وفيات بسبب قصف قوات التحالف. وبذلك أظن أن مثل هذه الحوادث أكثر انتشارا عما أظهرته المراجعة (رسالة إليكترونية إلى داڤيد إدواردز، ١ نوڤمبر ٢٠٠٤م).

لم يتم مناقشة أمر من الأمور السابقة فى أى مكان فى صحافة المملكة المتحدة. من الواضح أن فريق بحث چون هوپكنز، ومحررى لانست، وفريق مراجعة لانست، قد اتخذوا بالطبع كل الاحتياطات لتأكيد أن المنهجية المستخدمة يمكنها أن تصمد للفحص. وأشارت نتائج البحث إلى عدد وفيات يناهز ١٠٠,٠٠٠ مدنى عراقى. ولم تهتم الميديا بأى حال من الأحوال. چون پيلجر أصدر تعليقًا فى نيوستاتسمان:

صورت بى. بى. سى. التقرير بموجب شكوك الحكومة، وقامت أخبار القناة ٤ بعمل منقوص، بناء على رد داوننج ستريت المقتضب.. طلب داڤيد إدواردز ـ أحد محررى عدسات الميديا ـ من الباحثين الرد على انتقادات الميديا؛ يمكن الاطلاع على ردهم على موقع www.medialens.org.alert، ٢ نوڤمبر. ولم يصدر شىء من ذلك فى الاتجاه الصحفى السائد. وهكذا يتم إخماد أى حديث عن تورطنا فى مثل هذا القتل. (العراق: الذى لا يمكن التفكير فيه أصبح المعيار، نيوستاتسمان، ١٥ نوڤمبر ٢٠٠٤م).

المقابر ـ سؤال بسيط من اثنين من الهواة

فى مستهل الحرب، تقبل كل المعلقين تقريبًا أن العراق فى ظل حكم صدام حسين

عبارة عن غرفة تعذيب شاسعة للسكان المدنيين. عادة ما تحدث الصحفيون والساسة عن غرف الدفن، وغير ذلك.

ادعى ديجبى چونز، المدير العام لاتحاد الصناعة البريطانى، فى سؤال بى. بى. سى. (بى. بى. سى. ١، ١٠ أبريل ٢٠٠٣م) أن صدام قتل «٣ ملايين» شخص. أعلن سير هارولد والكر، السفير السابق فى بغداد على شبكة بى. بى. سى. فى نفس نشرة الأخبار أن نظام صدام: «أشرس نظام استبدادى، على ما أعتقد ـ فى تاريخ البشرية» (أخبار بى. بى. سى. الساعة ١٣، بى. بى. سى. ١، ٣ فبراير ٢٠٠٣م). وفى يونيه ٢٠٠٣م، كتب محرر التلجراف كون كوفلين: «يوم آخر ومقبرة جماعية أخرى تحت الأرض فى العراق» وأضاف:

لم نتمكن من الكشف عن كثير من تلك المواقع التى سويت بالأرض فى غضون هذين الشهرين منذ أن تم الإطاحة بصدام، حتى أن الخبراء أنفسهم بدءوا فى عدم السيطرة على تحديد حجم هذه الإبادة الجماعية التى ارتكبها طاغية العراق وزبانيته... إذا كان ذلك الأمر قد حدث فى كوسوڤو، لكانت الاتهامات النارية وجهت إلى الحكومة لعدم تصرفها السريع لوقف هذه الإبادة الجماعية.

واختتم كوفلين: بعد العودة من العراق التى تم تحريرها بعد ثلاثة أسابيع قضيتها هناك، وجدت أن من الضلال أن يخطر على بال أحد التشكك فى الحكمة من إزاحة صدام حسين من السلطة (وماذا لو أن ترسانة صدام المهلكة لم يتم العثور عليها؟ الحرب كانت عادلة، صندای تلجراف، ١ يونيه ٢٠٠٣م). فى أكتوبر ٢٠٠٣م، قال عضو البرلمان من حزب العمال آن كلويد:

> فى يونيه من هذا العام، وقفت فوق مواقع القتل التى قام بها صدام. رأيت هياكل عظمية لرجال ونساء، وأطفال محشورين فى هذه المقبرة الجماعية. لا أعتقد أننى ـ ولا أنتم كذلك ـ يمكن أن نغمض أعيننا عن مثل هذه الإبادة الجماعية (پول إيستهام، بلير فى أمان، الدموع تمحو التمرد العمالى بشأن العراق، دايلى ميل، ٢ أكتوبر، ٢٠٠٣م).

علق صحفى الأوبزرڤر آندرو راونسلى:

نعم، سقطت أعداد كبيرة من القتلى أيضا فى الحرب. عادة يموت كثير من

الأفراد فى الحرب، الحرب قذرة ووحشية، لكن على الأقل هذا الصراع كان قصيرا لحسن الحظ. لم تكن الوفيات بمثل الحجم الذى كنا نخشاه. مات الآلاف فى هذه الحرب، ومات الملايين بيد صدام (أصوات القدر كانت خاطئة تمامًا، الأوبزرفر ١٣ أبريل، ٢٠٠٣م).

قدم تيموثى جارتون آش حسبة مماثلة فى الجارديان:

إن الحسابات الأخلاقية عن أعداد الضحايا ووضعها فى مقابل بعضها البعض يعد أمرا غير إنسانى: قتل صدام أكثر من ١٠٠,٠٠٠ من الأكراد مقابل ما يتراوح بين ١٠,٠٠٠ ضحية مدنية فى هذه الحرب، الماضى فى مقابل الحاضر، ضحايا فعلية فى مقابل احتمالات، قتل فى حرب مقابل محرقة (أمريكا فى اختبار، الجارديان، ١٧ أبريل ٢٠٠٣م).

يبدو أن الصحفيين والسياسيين يعتقدون بحق أن الإبادة الجماعية كانت تتم فى العراق قبل الغزو مباشرة. ويبدو كذلك أن أحدا منهم لم يفحص هذه الادعاءات فى مقابل نتائج تقرير لانست، التى قامت بدراسة أعداد الموتى العراقيين قبل الغزو وبعده، والتى أجريت على أساس عقد مقابلة شخصية مع ٨,٠٠٠ شخص من أنحاء متفرقة فى العراق.

والنقطة تتمثل فى أن التقرير أنتج تحليلا علميا دقيقا عن عدد الموتى فى فترة كان يقال فيها إن صدام حسين قاتل محترف. لم يأخذ منا الأمر سوى لحظات كى نراسل مؤلفى التقرير ونسألهم عما توصلوا إليه:

هل كشف بحثكم عن شواهد لقتل جماعى قام به نظام حكم صدام حسين فى العام السابق للغزو؟ توجد ادعاءات حكومية ومن الميديا عن عشرات، بل مئات الآلاف من القتلى، بينما أخبرتنى منظمة العفو الدولية أنهم أحصوا الأرقام ووجدوها مجرد مئات. هل ألقى بحثكم أى ضوء على ذلك الأمر؟ (داڤيد إدواردز لدكتور لى روبرتس، ٣٠ أكتوبر، ٢٠٠٤م).

تلقينا فى اليوم التالى ذلك الرد من دكتور لى روبرتس:

صدر تقرير عن حالة وفاة واحدة. عن طريق رجال صدام فى الأيام الأولى

من الحرب (يعتبر بعد الغزو) وهناك شخصان قد اختفيا أثناء الغزو (من الذكور البالغين). نحن لا نعتبر المفقودين فى عداد الموتى. وهكذا ليس لدينا أى دليل على ذلك. لا يبرهن ذلك على عدم حدوث مثل هذا الأمر. فإذا كان الأمر متعلقًا بمجرد مئات الوفيات، فإن عينتنا الصغيرة ربما لم تتبينها (رسالة إليكترونية إلى داڤيد إدواردز، ٣١ أكتوبر، ٢٠٠٤م).

ينطبق ذلك على المعلومات التى سبق وتلقيناها من منظمة العفو الدولية. ففى أبريل ٢٠٠٣م، سألنا منظمة العفو عن إحصائيات موسعة حول جرائم صدام على مدى الخمس وعشرين عاما السابقة. أرسلت إلينا تقريرا عنوانه: **سجل حقوق الإنسان فى العراق منذ ١٩٧٩م**:

كانت الجرائم بشعة، مرتفعة فى عدة أحوال: قتل الآلاف فى ١٩٨٨م، بمصاحبة مزيد من الآلاف فى قمع الثورة الكردية فى الشمال والعرب الشيعة فى الجنوب بعد حرب الخليج فى ١٩٩١م. كتبت منظمة العفو عن عدة آلاف من الأشخاص، معظمهم من المدنيين، قتلوا وجرحوا فى المسيرات التى قام بها سكان الجنوب فى ١٩٩٣م.

أما عن السنوات العشر السابقة، فإن منظمة العفو أصدرت تقريرا فى ١٩٩٤م: اتسعت عقوبة الإعدام بشكل ملحوظ، وإن هناك أعدادًا ضخمة من الأشخاص تم إعدامهم تنفيذًا لأحكام قضائية «فى عام ١٩٩٥م: تم إعدام مئات الأشخاص تنفيذا لحكم قضائى. فى عام ١٩٩٦م: أعدم المئات تنفيذًا لحكم قضائى خلال العام، من بينهم مائة من المعارضة»، فى أعوام ١٩٩٧، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠م، استخدمت الكلمات نفسها: «تم الإبلاغ عن تنفيذ حكم الإعدام فى المئات. فى ٢٠٠١م تم إعدام عشرين شخصا. فى أكتوبر ٢٠٠٢م: حدث بعض التطور بالإفراج عن آلاف من المساجين، وإلغاء بعض العقوبات بما فيها الإعدام. فى يناير ٢٠٠٣م، إلغاء مجموعة قوانين استثنائية حول التشويه والبتر ـ لم تعد نافذة بعد ـ كانت تلك أفعال صادرة من صدام حسين الذى اعتراه اليأس، والذى يواجه هجوما حادًا».

استمرت منظمة العفو فى تلقى تقارير عن انتهاك حقوق الإنسان تتضمن الاعتقال التعسفى واستمرار سياسة طرد الأكراد من كركوك إلى كردستان العراقية. جمعت

منظمة العفو كذلك معلومات عن حوالى ١٧٠٠٠ قضية عن اختفاءات تمت على مدى العشرين عاما السابقة. ربما كانت الأرقام الحقيقية أعلى من ذلك.

كانت هذه الجرائم بشعة بالطبع ـ كان صدام دكتاتوراً قاتلاً ـ ولكن لنلاحظ أن عدد القتلى كان بالمئات، لا بالآلاف، وليس بمئات الآلاف ولا الملايين. لمعلوماتنا، لم يعلق صحفى واحد على مغزى النتائج التى توصلت إليها لانست بالنسبة للأسباب الأخلاقية للحرب ـ حيث الادعاء بأن صدام حسين قتل ـ ولا يزال يقتل ـ آلافًا لا حصر لها من العراقيين.

الكل يهلل للعراق الديمقراطية! ـ كوميديا سوداء

قبل زعم «نقل السيادة» فى يونيه ٢٠٠٤م، أصرت الميديا بلا كلل على أن التحالف سوف يسلم السلطة إلى العراقيين، فى ٣٠ يونيه (لورا تريشيليان، أخبار الساعة ١٦:٤٥ بى. بى. سى. ١، ٢٣ مايو ٢٠٠٤م) سينتهى الاحتلال سريعًا (أورلا جيورين، بى. بى. سى. أخبار الساعة ١٩:٠٠ بى. بى. سى. ١، ١٦ يونيه ٢٠٠٤م). كان موت جندى بريطانى واحد فى البصرة حدثا مأساويا، ذكرت مراسلة بى. بى. سى. فى الشرق الأوسط أورلا جيورين؛ لأنه كان هناك فسوف يكون آخر جندى يموت فى ظل الاحتلال (أخبار بى. بى. سى. الساعة ١٣:٠٠، بى. بى. سى. ١، ٢٨ يونيه ٢٠٠٤م). أعلن مراسل واشنطن مات فراى: العراق ذو سيادة، وحر فى يوم مشهود من أيام العراق، «إنه يوم تاريخى»، وافق آنا فورد مذيع بى. بى. سى. على ذلك الكلام فى البرنامج نفسه.

حتى أكثر المشاهدين بطئًا فى التفكير لا بد سيندهش كيف يكون كل ذلك صحيحا بينما القوات الأمريكية وغيرها مستمرة فى التدفق على العراق؟ ـ كيف ينتهى الاحتلال قبل أن ينتهى وجود القوات المحتلة؟ وكيف يتم تعيين حكومة عراقية عن طريق قوة الغزو الأمريكية فائقة النفوذ، وليس عن طريق انتخاب العراقيين الذين أصبحوا «أحراراً»؟

فى نشرة أخبار المساء، ذكر جيورين كيف تشارك القوات العراقية فى احتفال «لأنها ظلت طوال وجودها تنتظر لتحصل على حريتها»، مع ملاحظة أن العراقيين يشعرون

بالرضا بأن السلطة ستنتقل مرة أخرى إلى أيديهم (نشرة أخبار بى. بى. سى. الساعة ١٨:٠٠، بى. بى. سى. ١، ٢٨ يونيه، ٢٠٠٤م). أبرز المراسل الديبلوماسى چيمس روبنز شعوراً خفيّا بالتضارب مع الحقيقة، إذ لاحظ أن السؤال الرئيسى ما زال باقيا: هل يمكن أن تحقق العراق الديمقراطية؟ (المرجع السابق). وهكذا فإن السلطة عادت مرة أخرى لأيدى العراقيين، العراق أصبح ذا سيادة وحرّا، ولكن السؤال المحورى هو ما إذا كان العراق سيتمكن من تحقيق الديمقراطية!

وفى قناة آى. تى. إن. كان كبير المراسلين چيمس ميتس يسب ويلعن الإرهابيين المتوحشين والمصممين ـ إنه يقصد المتمردين وليس التحالف ـ الذين كانوا يهددون العراق، الذى يتمتع بالسيادة الآن (نشرة أخبار آى. تى. فى المسائية، آى. تى. إن. ٢٨ يونيه ٢٠٠٤م). فى نشرة أخبار القناة ٤، ذكر چون سنو أن تلك اللحظة كانت مصيرية فى حرب بوش وبلير على الإرهاب (القناة ٤ نشرة الأخبار، ٢٨ يونيه ٢٠٠٤م). ببساطة لماذا استمر الوضع على هذا النحو، حين أصبح كل فرد الآن يعلم أن العراق لا صلة له بأحداث ١١ سپتمبر، وأنه لا يملك أسلحة دمار شامل، وأنه لا صلة له بتنظيم القاعدة؟! لم يقدم أحد تفسيراً.

على الأقل حاولت القناة الرابعة التعبير عن بعض الشكوك. ذكر المحرر الدولى لندسى هيلسوم أن الاحتلال قد انتهى، على الأقل رمزيا، وذلك إشارة من سنو إلى الحكومة الجديدة ذات السيادة المزعومة. ذكر مراسل الأخبار الخارجية چوناثان ميلر: انتهى الاحتلال ـ على الأقل هذا هو ما عرضه [بوش وبلير] أمام أنظار العالم (المرجع السابق).

إن مراسل واشنطن فى القناة ٤ چوناثان روجمان فاق كل التقارير فى قلب الحقائق بطريقة الكوميديا السوداء بتعليقه الذى ذكر فيه «إلا إذا لم يصنع العراق أى شكل من أشكال الحكومة الديمقراطية، فلن يتوقع أحد مزيداً من التدخلات الأمريكية من جانب واحد، فى أى مكان آخر وفى أى وقت». هل نضحك أم نبكى؟ فلتساعد السماء أى حكومة عراقية تحاول تحقيق ديمقراطية حقيقية فى العراق ـ ستوصم بأنها دولة مارقة، مما يعد هدفًا رئيسيّا لتدخل أمريكى من طرف واحد.

عرضت الميديا طوال اليوم أحداث الحكومة كما لو كانت حقيقة واقعة ـ كأن هناك حقا انتقالاً للسلطة؛ العراق «مستقل»، ذو سيادة وحر. الذى بدا فائق الغرابة أن مجموعة ضخمة من الصحفيين كانت راغبة فى عدم الحكم على الأمور بصورة صائبة، من أجل تعزيز هذا الجدل الواضح الغرابة. كتب پول كروجمان الصحفى فى صحيفة نيويورك تايمز الأبعد عن أن تكون راديكالية: «وصل الاحتلال الرسمى للعراق إلى نهاية مشينة أمس.. فى الواقع، سوف يستمر الاحتلال تحت اسم آخر، الأكثر احتمالا حتى تطلب الجماهير العراقية المعادية منا أن نرحل» (كروجمان، من أضاع العراق؟ نيويورك تايمز، ٢٩ يونيه، ٢٠٠٤م). هذا الاعتراف بالحقيقة الواضحة كان بعيدا عن تخيل البرامج الإخبارية فى بى. بى. سى. وآى. تى. إن. فى ٢٨ يونيه، أو فيما بعد. وكما كتب روبرت فيسك فى الإندپندنت «إن أليس فى بلد العجائب كان لا يمكنها الاستفادة من ذلك. إن النظارة تعكس الطريق الكامل من بغداد لواشنطن». ثم أضاف: «إن الذين يضعون منا أقواسًا حول كلمة «تحرير» فى ٢٠٠٣م، يجب أن يضعوا حاليا أقواسًا حول «سيادة». إن القيام بهذا الأمر أصبح جزءا من عمل التقارير عن الشرق الأوسط (تسليم السلطة: استعادة سيادة العراق ـ أو أليس فى بلاد العجائب؟ الإندپندنت، ٢٩ يونيه، ٢٠٠٤م).

وللأسف، كما يحدث عادة، فإن محررى فيسك قدموا نقطة مضادة ساخرة إلى حد ما لأمانته فى العرض فى نفس اليوم، مصرين على أن «الوزراء الجدد يحكمون بالشكل الذى يرونه مناسبا. وأدنى إشارة إلى أنهم دمى لقوى الاحتلال السابقة ستؤكد الشكوك من أن الاحتلال لن ينتهى، وذلك سوف يشعل المقاومة» (الافتتاحية: العنف ينتهى فى العراق فقط إذا حدث تحول حقيقى للسيادة، الإندپندنت، ٢٩ يونيه، ٢٠٠٤م). أدنى إشارة؟ ربما كان ذلك ممكنا على يد ربع مليون من القوات الأجنبية المسلحة التى تتحرك بلا ضوابط خلف حكومة عراقية تختارها القوة الفائقة، التى هى أيضا بعيدة عن سيطرة الشعب العراقى.

فى الواقع، ليس للحكومة العراقية المؤقتة سلطة حتى فى أن تضع القوانين أو تغير قوانين فرضتها قوات «التحالف». ويتضمن ذلك قوانين تخول للولايات المتحدة والمتعاقدين المدنيين الأجانب حصانة قانونية طالما كانوا يعملون فى العراق. قام رئيس

قوات التحالف پول بريمر قبل أن يرحل، بإجراء تعيينات لمدة خمس سنوات ـ ورئيس الوزراء المؤقت إياد علاوى اختار أفراد الأمن الوطنى ورؤساء جهاز المخابرات وسوف يستمرون فى مناصبهم لمدة خمس سنوات، عمل علاوى لمدد طويلة فى فرقة المخابرات البريطانية MI6، وفى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA، واثنتى عشرة وكالة مخابرات أخرى، وبالضرورة فإن حكومة العراق لا سلطان لها على ١٤٠,٠٠٠ جندى أمريكى و ٢٠,٠٠٠ من جنود القوات الأخرى التى تحتل العراق. كانت واشنطن تحدد بنود الميزانية ـ الأمريكيون هم من يقررون كيفية إنفاق مبلغ ١٨ بليون دولار أمريكى مدخر لإعادة الإعمار. علق الصحفى والمؤلف آدم هوتشيلد:

> إذا ما كان العراق فى طور التكوين ليس بدولة، فما هو؟ منذ نصف قرن مضى كنا نتحدث عن المستعمرات، والحماية، والخضوع للنفوذ، ولكن فى عالم مفترض أنه تخلص من الاستعمار، فإن المفردات أصبحت عديمة القدرة على التعبير. نحن نفتقر إلى كلمة تعبر عن دولة معظم السلطة الفعلية فيها فى يد آخرين، هل يعد ذلك شكلا من أشكال الميليشيات المحلية، أو جيوش أخرى للدولة، أو كليهما. دولة زائفة، ربما. من أفغانستان إلى السلطة الفلسطينية، ومن البوسنة إلى الكونغو، تنتشر الدول الزائفة حاليا حول كوكب الأرض. بل إن بعضًا منها سوف تتبادل السفراء مع العراق (ميلاد دول زائفة. شبكة زد، ٢٧ يونيه، ٢٠٠٤م).

استيلاد الديمقراطية، وإعادة استيلادها ـ قصة انتخابين

فى نشرة أخبار الظهيرة على بى. بى. سى. فى ٢٣ فبراير، أصدر كليف ميرى تقريرا عن خطاب بوش عن حالة الأمة لعام ٢٠٠٥م. رتب بوش لحضور امرأة أمريكية قتل ابنها فى العراق وهى تحتضن امرأة عراقية قتل صدام حسين زوجها. قبل بث الحدث على شبكة التليفزيون الوطنية، علق ميرى: امرأة تتخلى عن ابنها كى تحرر ابن امرأة أخرى (أخبار بى. بى. سى. الساعة ١٣، بى. بى. سى. ١، ٢٣ فبراير، ٢٠٠٥م). هذا هو كل ما حدث بعد الكشف عن عدم وجود تهديد من أسلحة دمار شامل تمثل تهديداً، فى العراق، وحول عدم وجود علاقة مع تنظيم القاعدة، وعن عدم وجود إبادة جماعية فى عراق ما قبل الحرب!

فى نشرة أخبار آخر الليل فى بى. بى. سى. أصر مات فراى على أن الأمريكيين حريصون على مغادرة العراق بأسرع ما يمكن. لماذا؟ لأن قادة الولايات المتحدة لا يرغبون فى إطالة بقاء قواتها بالخارج (أخبار بى. بى. سى. فى العاشرة، بى. بى. سى. ١، ٣١ يناير، ٢٠٠٥م). هل هناك ضرورة للتعليق؟

وفى تنافس لإلقاء تعليق أكثر إثارة فى قناة التليفزيون الوطنية، وصف محرر الشئون العالمية فى بى. بى. سى ـ چون سمپسون ـ المتمردين العراقيين بأنهم معادون لما يعتبرونه احتلالا أجنبيا لبلادهم (پانوراما ـ سمپسون فى العراق، بى. بى. سى ١، ٣٠ يناير، ٢٠٠٥م). تخيل سمپسون وهو يشير فى ١٩٤٣م إلى ما يعتبره الثوار الفرنسيون بمثابة احتلال أجنبى لبلدهم.

فى مجتمع عاقل لا بد من أن ننظر إلى الاتجاه الصحفى الرئيسى المتشدد على أنه مضحك منفصل عن الواقع، وأنه يُشار إليه على أنه حالة نموذجية فى دراسة قدرة البشر على خداع أنفسهم لمصالحهم الخاصة. إن ما يعتبر حاليّا ميديا بديلة، أطلقوا عليها ـ خطأ ـ الميديا الراديكالية، لكنها فى الواقع الميديا العقلانية، التى تضرب جذورها فى الحكم الصائب والفطرة السليمة، فى التعاطف الصادق وليس الادعاء بمعاناة البشر، وفى الرغبة فى حل المشكلات، وليس التربح منها.

اشترك صحفيو الولايات المتحدة وبريطانيا فى وصف انتخابات ٣٠ يناير ٢٠٠٥م فى العراق بأنها «ديمقراطية»، و «حرة». أعلنت صحيفة لوس أنچليس تايمز: «إن العالم يمكنه بأمانة أن يشهد القوات الأمريكية وقد استطاعت أن تجعل شعبًا طال قمعه يختار مصيره» (الافتتاحية، الشجاعة فى ظل إطلاق النيران، لوس أنچليس تايمز، ٣١ يناير ٢٠٠٥م). هللت التايمز (اللندنية) للنجاح المدوى لأول انتخابات ديمقراطية عراقية على مدى نصف قرن فى آخر مشهد مذهل يدل على قوة الديمقراطية (الافتتاحية، قوة الديمقراطية، التايمز، ١ فبراير، ٢٠٠٥م).

كان التناغم فى إعلان هذه الدعاية عن الأحداث سمة سائدة فى قرابة مائة فى المائة ـ من صحف وميديا بريطانيا والولايات المتحدة. كانت الميديا مجمعة ـ على سبيل المثال على الإعلان الفورى عن ارتفاع نسبة المشاركة فى التصويت. ذكرت بى. بى. سى.: مشاركة مرتفعة للغاية فى انتخابات اليوم، والذى كان النتيجة الأكيدة التى تطلعت إليها

الولايات المتحدة للعراقيين (بى. بى. سى. ٣٠ يناير ٢٠٠٥م، ميتشيل شو سودوڤسكى، الانتخابات العراقية: عدم إبلاغ الميديا عن نقطة التحول العظمى فى التصويت. بحث عالمى، ٣١ يناير ٢٠٠٥م، <http://globalresearch.ca/aticles>).

بتجاوز هذا الإجماع فى الآراء داخل الاتجاه الصحفى السائد، نعرف أن الانتخاب لا يعد قانونيا عندما يتم فى ظل احتلال عسكرى أجنبى، وعندما تجريه حكومة ألعوبة فى يد الاحتلال. بعد كل شىء، فإن العراقيين أقدموا على الإدلاء بأصواتهم يداخلهم الأمل فى إنهاء الاحتلال الأمريكى ـ البريطانى فى يناير ٢٠٠٥م، أفادت نتائج استفتاء سابق للانتخابات فى نيويورك تايمز أن ٦٩ فى المائة من الشيعة العراقيين و ٨٢ فى المائة من السنة يرغبون فى تحديد موعد قريب لانسحاب القوات الأمريكية. إلا أن بلير، ورايس، وآخرين، كانوا واضحين فى رفض تحديد أى جدول زمنى للانسحاب. لخص ناعوم تشومسكى تفكير واشنطن ولندن:

> أوه، حسنا، وهو كذلك، سوف نتركهم يعينون حكومة، لكننا لن نلقى بالاً لكل ما يقولونه: أعلن البنتاجون فى واقع الأمر... منذ يومين: سوف نحتفظ بوجود ما لا يقل عن ١٢٠,٠٠٠ من القوات هناك إلى عام ٢٠٠٧م على الأقل، حتى إذا ما طالبونا بالانسحاب غدا. (بعد الانتخاب ـ مستقبل العراق والاحتلال الأمريكى، ٢ فبراير ٢٠٠٥م.
>
> (<www.counterpunch.org/chomsky02022005html>

من الواضح أيضا أن الولايات المتحدة تتلاعب فى القوانين لتأكيد أن الأكراد أصدقاء الولايات المتحدة حصلوا على ٢٧ فى المائة من مقاعد المجلس الوطنى، رغم أنهم يمثلون فقط ١٥ فى المائة من السكان. فى تحول نادر عن دعاية الاتجاه الصحفى السائد، علق ناعوم تشومسكى فى الجارديان:

لىّ الحقائق: إن الولايات المتحدة ألفت دستوراً مؤقتًا ينص على أن كل القرارات الهامة لا بد أن يوافق عليها ثلثا الأعضاء، وفى بعض الحالات ثلاثة أرباع أعضاء المجلس ـ وهو رقم مرتفع بسخافة، ويعطى الأكراد حق إيقاف أى طلب بانسحاب القوات الأجنبية، وأى محاولة لدحض أوامر بريمر الاقتصادية، أو أى حركة نحو دستور جديد. (العلامة المسجلة للولايات المتحدة فى مشكلة، ولتأخذ الدرس من بيج ماك، الجارديان، ١٤ مارس، ٢٠٠٥م).

لاحظ رالف نادر أن پول بريمر وضع قواعد تتيح تملكًا كثيفًا للأجانب ومسيطرًا على مجالات الأعمال العراقية ـ ضرائب منخفضة على الشركات، قواعد حمائية ضد إقامة دعاوى قضائية، وعدم السماح للعمال بتكوين نقابات مهنية (هل نهاية حرب العراق ـ واحتلالها قريب؟ ٣٠ مارس ٢٠٠٥م <www.zmag.org>). علق فيليس بينيس من معهد الدراسات السياسية:

> الانتخابات غير قانونية إذا ما أجريت فى ظل احتلال عسكرى أجنبى، وعندما تقوم حكومة ألعوبة بحكم البلاد اسميا فقط، وتقوم بإجراء الانتخابات، حكومة عينتها وأبقتها فى مكانها جيوش احتلال، والانتخاب فى قبضة جيش الاحتلال؛ عندما تكون الحرب محتدمة للغاية بحيث تمنع مشاركة معظم السكان؛ وحينما يتم تصميم الانتخابات لاختيار مجلس جديد لوضع مسودة دستور واختيار حكومة، فإنها سوف تظل تعمل فى ظل احتلال عسكرى (انتخابات العراق، معهد الدراسات السياسية، ٢٠ ديسمبر <www.tni.org/archives/bennis/points27htm>).

مع الدعاية عمت الفوضى، حيث فقد الشعب حماسه، حاولت نيويورك تايمز أن تُلَمِّح بالحقيقة: «الانتخابات فى يناير، ورغم أنها كانت عملا بطوليًا، إلا أنها ليست كافية كى تجعل العراق يمارس الديمقراطية، أو حتى يؤكد مستقبله كدولة موحدة» (الافتتاحية، اختيار رئيس وزراء العراق، نيويورك تايمز، ٢٣ فبراير، ٢٠٠٥م).

ولنتأمل على النقيض استجابة الميديا لانتخابات ٢٠٠٥م فى زيمبابوى، التى أجراها أحد أعداء الغرب الرسميين روبرت موجابى. فى هذه الحالة استعادت الميديا قدراتها العقلية، وكانت قادرة على تعريف تدفق العملية الانتخابية.

فى مقال لافتتاحية الجارديان بعنوان: سرقة الديمقراطية: تخويف، وتلاعب فى تقسيم الدوائر الانتخابية، واستخدام إعانات المجاعة كسلاح، هى بعض من كثير من أوجه الفساد التى تم توثيقها حتى الآن، فى انتخابات تبدو مزيفة للغاية (الافتتاحية، سرقة الديمقراطية، الجارديان، ٢٩ مارس، ٢٠٠٥م). أعلن المحررون أنفسهم عن عملية الانتخاب فى العراق «أول انتخابات حرة فى البلاد على مدى عقود، انتخابات تعد علامة طريق، والتى تمثل ـ بشكل ما ـ لحظة عظيمة» (الافتتاحية، الاقتراع ضد

العنف، الجارديان، ٧ يناير، ٢٠٠٥م. الافتتاحية، على الحدود، الجارديان، ٢٩ يناير، ٢٠٠٥م). لم يطرح أى تساؤل عن تدمير الأمريكيين لثالث مدن العراق، الفالوجا، فى الأسابيع السابقة، وبالفعل قتل ١٠٠,٠٠٠ عراقى على مدى العامين السابقين، والذى يضاف لانتهاك شرعية الانتخابات. على العكس: لقد كانت فى صالح الجميع ـ العراقيين، والعرب، والولايات المتحدة وبريطانيا ـ أمر يعوض العراق وينقذها من الوضع الذى كانت فيه منبوذة من الجميع (المرجع السابق).

تساءل محررو الإندبندنت إذا ما كانت انتخابات زيمبابوى تعد حرة وعادلة: الإجابة بكل تأكيد لا (الافتتاحية، تم تحطيم زيمباوى على يد السيد موجابى ـ وهذه الانتخابات ستؤدى بالأمور إلى الأسوأ، الإندبندنت، ٣١ مارس ٢٠٠٥م). أما عن انتخابات العراق:

> سواء أكان من شارك فى تلك الانتخابات هم فقط ٥٠، ٦٠، أو أكثر من ٧٠ فى المائة من المسجلين فى قوائم الانتخاب العراقية، فإن عددا كافيا غامر بالمشى إلى مراكز الاقتراع ليقوم بأول محاولة فى انتخابات حرة على مدى نصف قرن؛ مما يعد تدريبا جديرا بالثقة على الديمقراطية. (الافتتاحية، الانتخابات تزرع الأمل فى الديمقراطية، لكنها لا تبرر حربا مضللة، الإندبندنت، ٣١ يناير ٢٠٠٥م).

لا توجد مشكلة إذن فى أن الانتخابات، والميديا، والدولة كلها، تدار بجيش للقوة العظمى التى غزت البلاد بطريقة غير مشروعة. ولكن لماذا نهتم إذا كان من يقوم بالغزو رجال طيبون؟

كتبت الديلى تلجراف عن زيمبابوى:

> جرى الانتخاب فى صالح السيد موجابى وحده. قام أصدقاؤه الحميمون بتسيير العملية على جميع المستويات، وامتلأت جداول الانتخاب بأسماء ما لا يقل عن مليون شخص متوفى. وهذا يعطى للنظام كل الصلاحية للتلاعب بمصير الشعب (داڤيد بلير، الانتخابات، أكثر عملية انتخابات حرية وعدالة فى العالم، حسب قول موجابى، الديلى تلجراف، ١ أبريل، ٢٠٠٥م).

فى مقال افتتاحى بعنوان الحملة أنجزت أهدافها، قرر المحررون ببساطة أن العراقيين يستعدون لأول انتخابات ديمقراطية فى بلدهم (الافتتاحية، الحملة أنجزت أهدافها، الديلى تلجراف فى ٦ ديسمبر ٢٠٠٤م).

كتبت الإكسپريس: «قليل من المراقبين يعتقدون أن الانتخابات البرلمانية فى زيمبابوى سوف تكون حرة أو عادلة» (مارك بلاك لوك، هل هو أكثر قادة العالم شرّا ومكروهية؟ الإكسپريس، ٣١ مارس، ٢٠٠٥م). وعن انتخابات العراق: «تدفقت الأنباء عن الأوضاع المتردية فى العراق منذ الغزو؛ أمس فقط لا بد أننا مررنا بلحظة من البِشْر. الآن هناك فرصة حقيقية أمام العراق كى يؤسس نفسه كدولة ديمقراطية». (الافتتاحية، أمل الانتخابات فى العراق، الإكسپريس ٣١ يناير ٢٠٠٥م).

فى مقال بعنوان أصوات الأشباح فى زيمبابوى: موجابى يتلاعب فى الأصوات، حاولت بى. بى. سى. ذكر المشكلات مع الصحافة الحرة. إن رينالد ما تشابا ـ هوف، رئيس شبكة مراقبة الانتخابات فى زيمبابوى، أخبر برنامج أضواء على إفريقيا فى بى. بى. سى. أن عملية التصويت كانت سلسة: لكنه قال «إن الأجواء تغيرت فى الأسابيع القليلة الماضية، عندما بدأ المراقبون الأجانب فى الوصول؛ لأنه فيما مضى لم يكن أمام المعارضة فرص كبيرة فى الوصول إلى الميديا ولم تكن أمامها حرية فى التجمع» (مارك إليس، أصوات الأشباح فى زيمبابوى، أصوات الاقتراع على موجابى، ١ أپريل، ٢٠٠٥م، <http://news.bbc.co.uk>). كان الأمر بالنسبة لنا على وجه الخصوص مثيراً للغاية حيث لم نقرأ أو نسمع عن أى مشكلة خاصة بحرية الصحافة فى أثناء الانتخابات العراقية.

وفى أماكن أخرى، لاحظ توماس كاروثرز، مدير برنامج أوقاف مؤسسة كارنيجى للقانون والديمقراطية، وجود خط قوى متواصل فى الولايات المتحدة لتعزيز الديمقراطية فى فترة ما بعد الحرب الباردة. يعرّف كاروثرز المبدأ المرشد لذلك: «حيثما تكون الديمقراطية متمشية تماما مع أمن الولايات المتحدة ومصالحها الاقتصادية، فإنها تعزز الديمقراطية. عندما تصطدم الديمقراطية مع مصالح ذات مغزى، فإنه يتم الحط من قدرها، بل وتجاهلها». (ناعوم تشومسكى، تعزيز الديمقراطية فى الشرق الأوسط،

الخليج تايمز، ٦ مارس، ٢٠٠٥م). إن أى فرد لديه لمحة من البصيرة والإنسانية لا بد أنه أدرك أن العبارة الثانية تنطبق تمامًا على العراق.

للأسف يوجد كذلك خط متواصل من الاستمرارية فى تقارير الميديا. عندما تتصارع الفطرة السليمة المبدئية مع احتياجات النخبة الحاكمة، تغرق الصحافة فى اتفاق جماعى أصم. وحينما تكون الفطرة السليمة والتفكير النقدى فى خدمة السلطة، تستعيد عافيتها، ثم فجأة تبرز موضوعات مثل القانون الدولى، وحرية الصحافة، وأثر العنف، وكلها وثيقة الصلة بموضوع شرعية الانتخابات.

إنه يريد الديمقراطية ـ

عدسات الميديا، وبيتر بارون محرر أخبار المساء فى بى. بى. سى.

فى ١٢ أبريل ٢٠٠٥م فى برنامج نشرة أخبار المساء، ناقش المحرر الدبلوماسى مارك أوربان مغزى التقليل من حجم هجمات العراقيين على القوات الأمريكية منذ يناير: «إن ذلك أول دليل حقيقى على أن تخطيط الرئيس بوش لإسقاط الطاغية وتنفيذ الديمقراطية بالقوة فى قلب الشرق الأوسط يمكن أن ينجح» (أخبار المساء، بى. بى. سى. ٢، ١٢ أبريل ٢٠٠٥م). وقد تحدينا محرر نشرة أخبار المساء بيتر بارون:

> هل حقيقة يعد هذا التقرير متوازنا من شبكة مثل بى. بى. سى.؟ إننى متأكد أنك درست تاريخ سياسة الولايات المتحدة فى المنطقة، والأهداف الحالية، والعيوب الهائلة فى انتخابات ٣٠ يناير. ومن السهل أن يتضح أن الديمقراطية الأصيلة هى آخر ما يخطر على ذهن بوش بشأن العراق. ألا يتحدث أوربان بلسان خطط بوش المزعومة، أو المدعية عن الديمقراطية فى الشرق الأوسط؟ أليس من الأفضل إحداث بعض التوازن؟ (داڤيد إدواردز إلى بارون، ١٢ أبريل ٢٠٠٥م).

أجاب بارون:

> أعتقد أن ذلك تقرير صادق تماما، لقد أصدرنا عددا ضخما من التقارير حول كل الوفيات، والتدمير، والفساد، كان بيان مارك تلك الليلة مليئا

بالتحذيرات والإيحاءات حول احتمال أن تسير الأمور إلى الأسوأ، لكن من المؤكد أننا نشهد حاليا لمحة من الشواهد على أن خطة بوش قد تستطيع العمل، هذا كل ما قاله. (رسالة إليكترونية لعدسات الميديا، ٢ أبريل ٢٠٠٥م)

أعدنا الكتابة:

شكرًا لتوضيحك، الذى أنظر إليه بعين التقدير. كل ما أعارضه هو الادعاء بأن خطة بوش فى العراق كانت من أجل الديمقراطية كما ادعى أوربان. أوافق على أن الأمور قد تسير فى مسار جيد أو خاطئ وفقا لوجهة نظر بوش، لكن التوازن يتطلب تفنيد فكرة أن الديمقراطية هى الهدف. إن هذا القول لا ينطق بالحقيقة، لكنه بالأحرى ادعاء هام للغاية، ومثير للخلاف. ببساطة، لا يعد إيراد مثل هذا القول على لسان مراسل نظامى فى أخبار المساء توازنا، حين يزعم أن هدف بوش المفضل هو الديمقراطية. إذا لم يزعم أوربان أن الديمقراطية هى هدف أمريكا فى العراق، لما كان قوله يثير الاضطراب (من إدواردز إلى بارون، ١٣ أبريل، ٢٠٠٥م).

أجاب بارون فى يوم تال:

داڤيد ـ فى نقطتك حول إذا ما كان بوش يهدف حقيقة إلى الديمقراطية يمكننى القول: بينما لا توجد حدود حول مناقشة نوع الديمقراطية التى تتمناها الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط، فلا شك أبدا فى أن الرئيس بوش يعتبر أن هدف السياسة الخارجية الأمريكية هو زرع ما يراه هو ديمقراطية، ذلك واضح تماما من أفعاله، من تحركه بسلاسة تجاه الانتخابات فى بلاد أسقط فيها نظم الحكم السابقة (أفغانستان والعراق) وكل ذلك واضح من كلماته. لقد لجأ إلى الضغوط الدبلوماسية للإصرار على إجراء انتخابات فى الأراضى الفلسطينية المحتلة. بدأ حلفاء تقليديون مثل مصر والسعودية تجاربهما الديمقراطية، فى جانب منها استجابة للبيانات الكثيرة للرئيس من أنه لن يستطيع إدارة الأمور بنفس ما كان عليه الوضع قبل ١١ سبتمبر، والتغير الذى حدث فى السياسة الأمريكية الخارجية. لقد اعترف بهذه

الحقائق فى خطابه فى لندن فى ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٣م: «نحن الآن نتبع مسارا مختلفا، إستراتيچية مستقبلية حول الحرية فى الشرق الأوسط. سوف نقف دائما فى وجه أعداء الإصلاح، ونواجه حلفاء الإرهاب، نتوقع مستويات أعلى من أصدقائنا فى المنطقة، وسوف نفى بمسئولياتنا فى أفغانستان والعراق بإكمال عملية الديمقراطية التى بدأناها».

أتفق معك تمامًا أن لديه دون شك دوافع أخرى كذلك، لكننى أرى أنه من غير الصواب أن تدحض افتراض أنه يريد الديمقراطية فى العراق.

پيتر (رسالة إليكترونية إلى إدواردز، ١٤ أپريل، ٢٠٠٥م).

ولنقارن إجابة بارون مع رسالة أرسلتها منذ شهور قليلة مديرة أخبار بى. بى. سى. هيلين بوادن:

تعد انتخابات العراق أول انتخابات ديمقراطية فى العراق على مدى ٥٠ عامًا ـ واعتُرف بها كفرصة للديمقراطية. نحن نعلم أن الأمريكيين والبريطانيين يريدون أن تكون الانتخابات حرة وعادلة ـ لكننا بالطبع لا نعرف بعد أن الأوضاع ستكون على هذا النحو ـ خاصة إذا ما وضعنا فى أذهاننا قضية الأمن. لكن هدفنا تقديم تغطية نزيهة، وعادلة، ودقيقة، تعكس أنواعًا من المناقشات ذات المغزى، كى يستطيع الناس الوصول إلى قراراتهم هم (قدمت لعدسات الميديا فى ٢١ يناير ٢٠٠٥م).

إن ذلك يعد إذعانا مذهلا من بى. بى. سى. التى جعلت من المسلمات أن هدف القوى العظمى فى العالم جلب ديمقراطية حقيقية إلى الشرق الأوسط. أرسلنا رسالة بارون الإليكترونية إلى ناعوم تشومسكى الذى علق قائلاً:

منذ تلقى بوش «رؤيته» من الخالق من أن رسالته أن يجلب الديمقراطية للشرق الأوسط ـ بعد انهيار ذرائع الغزو... أتتبع تعليقات المثقفين وتقارير الميديا. باستثناء بعض المقالات التى تقترب من القبول، والعلماء الجادين (وعَرَضيّا، افتتاحية الفاينانشيال تايمز بعد انتخابات العراق) تراوحت حوالى ١٠٠٪ من التقارير بين النشوة من نبل الرئيس، إلى الانتقادات التى تعترف

بأن المهمة حقيقة نبيلة وكريمة، ولكن ربما تتجاوز إمكانياتنا . . . ربما بسبب تخلف المستفيدين منا [العراق والدول العربية فى الشرق الأوسط] . . . إلى آخره، راجعت بعضًا منها بعد كتابى الذى صدر بعنوان: «السيطرة أم البقاء»، وقمت بتحديث ذلك فى أحاديث ومقالات.

بالطبع، فإن الشواهد المضادة كثيرة للغاية حتى الآن. لكنها غير موائمة. لقد تكلم القائد العزيز.

المبدأ واضح للغاية: لا بد أن نحاكى كوريا الشمالية بكل إمكانياتنا. إن ذلك معيار سائد فى ثقافة المفكرين.

ليس من العدل أن نتعامل بدون لطف مع پيتر عن ذلك. إنه يعمل وفق المعيار فحسب. لا شك أنه أضفى عليه صفاته الذاتية.

ناعوم (رسالة إليكترونية لعدسات الميديا، ١٤ أپريل، ٢٠٠٥م).

***